ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يعارض التواطؤ مع برنامج الترحيل السري الأمريكي

ستواصل منظمة العفو الدولية حض مجلس الاتحاد الأوروبي على إعلان معارضته المطلقة لمزيد من التواطؤ في برنامج عمليات الترحيل السري الأمريكي داخل الاتحاد الأوروبي. وينبغي على المجلس والدول الأعضاء فيه اتخاذ إجراءات تكفل المساءلة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت فعلاً في سياق البرنامج، بما في ذلك النقل غير القانوني أو التعذيب أو سوء المعاملة والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري. وينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يدعو أيضاً حكومة الولايات المتحدة إلى الكف عن ممارسة الترحيل السري والاعتقال غير القانوني ومحاسبة أولئك الذين تورطوا في هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتشدد نتائج التحقيق في عمليات الترحيل السري والاعتقال السري الذي أجرته اللجنة المؤقتة للبرلمان الأوروبي على حتمية مبادرة الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات دون مزيد من التأخير، هذه النتائج التي تضمنتها مسودة التقرير الذي نُشر أمس وتقريرها المؤقت الذي نشر في يونيو/حزيران، فضلاً عن نتائج التحقيقات التي أجراها مجلس أوروبا. وتتفق منظمة العفو الدولية مع مقرر اللجنة المؤقتة على أن السكوت العلني الذي التزم به المجلس على تأكيد الرئيس بوش على وجود برنامج للاعتقالات السرية لدى السي آي إيه والاستجواب "البديل" يدعو للاستهجان. وما كان ممكناً لهذا البرنامج غير القانوني أن يبصر النور لولا عمليات الترحيل السري وبدون تواطؤ الحكومات الأخرى.

وعلى حد قول مقرر اللجنة كلاوديو فافا، ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يشدد على أن "الإطار القانوني المناسب لتنظيم الحرب الدولية ضد الإرهاب هو القانون الجنائي وحقوق الإنسان الدولية... و"لا يجوز أبداً إضعاف حماية الحقوق الأساسية". وتشدد مسودة التقرير على أن الواجب الإيجابي للدول الأعضاء في حماية حقوق الإنسان يشمل جميع المواطنين والمقيمين على حد سواء بدون أي تمييز.

وتؤيد مسودة تقرير اللجنة المؤقتة النتائج التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية حول مشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمرشحة لعضويته والشريكة له وتواطئها في برنامج الترحيل السري الأمريكي، وتسهب المسودة في الحديث عن هذه النتائج.

وقد تراوح هذا التواطؤ بين القبول بعمليات الترحيل السري والاعتقالات السرية والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة والمعلومات المستمدة من هذه المعاملة والتستر عليها وبين المشاركة المباشرة في عمليات الخطف والنقل غير القانوني. وتتضمن مسودة التقرير تفاصيل الأدلة على التواطؤ المباشر في حالات الترحيل السري من جانب أجهزة الأمن وغيرها من السلطات في إيطاليا والسويد والمملكة المتحدة وألمانيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك. وعلاوة على ذلك، يسلط التقرير الضوء على أن قوات الأمن في المملكة المتحدة وألمانيا وتركيا استغلت الوضع عبر استجواب أشخاص تعرضوا للتسليم السري.

وفيما يتعلق بالمزاعم القائلة إن الأشخاص قد اعتُقلوا سراً في الدول الأوروبية في إطار برنامج التسليم السري، تشير مسودة التقرير إلى أنها "لا تستطيع أن تستبعد" حدوث اعتقالات سرية أمريكية في رومانيا وأن هناك "أدلة ظرفية جدية على أن مرفق الاعتقال السري ربما استضافته" بولندا.

كذلك عثرت اللجنة المؤقتة على أدلة تفيد أن ما لا يقل عن NOQR رحلة جوية قامت بها السي آي إيه توقفت في الأراضي الأوروبية. وتضمنت PPS عملية توقف في ألمانيا وNTM في المملكة المتحدة وNQT في أيرلندا وVN في البرتغال وSU في أسبانيا وSQ في اليونان وRT في قبرص وON في رومانيا وNN في بولندا. ومن أصل هذه الرحلات، كانت غوانتنامو نقطة الانطلاق الأصلية أو الوجهة المقصودة لعدد منها، بما فيها رحلات توقفت في ألمانيا وأسبانيا والبرتغال ورومانيا وبولندا.

وإزاء كل هذه الأدلة التي قدمتها اللجنة المؤقتة، ومجلس أوروبا، ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، فإن واجب كل حكومة في إجراء تحقيق في الجرائم التي وقعت في الأراضي الأوروبية وعبرها ومن جانب أعضاء أجهزة الأمن الأمريكية والأوروبية لا يجوز أن يبقى بعد الآن موضع أخذ ورد.

وبينما جرت تحقيقات في أسبانيا وألمانيا وإيطاليا والبوسنة والهرسك في برنامج عمليات الترحيل السري والدور المزعوم للسلطات فيها، فإن حكومات عديدة، لاسيما النمسا وبولندا ومقدونيا ورومانيا، تقاعست عن ا SMQ?مباشرة بإجراء هذه التحقيقات الشاملة والمستقلة والحيادية.
وتدين منظمة العفو الدولية انعدام الشفافية لدى مجلس الاتحاد الأوروبي وهيئاته إزاء معرفتها بالبرنامج الذي تقوده الولايات المتحدة وما ورد عن محاولة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وضع إطار مشترك مع الولايات المتحدة حول معايير عمليات الترحيل السري في شهر مايو/أيار من هذا العام.

وتستهجن مسودة التقرير تقاعس العديد من الدول الأعضاء فضلاً عن مجلس الاتحاد الأوروبي عن التعاون الكامل مع التحقيق الذي أجرته اللجنة المؤقتة. ورفض كبار مسؤولي اليوروبول (الشرطة الأوروبية) وحلف شمال الأطلسي والحكومة الإيطالية المثول أمام اللجنة.

ويجب إلقاء الضوء على المدى الكامل لانتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن برنامج عمليات التسليم السري، ويضطلع البرلمان الأوروبي بدور مهم متواصل في هذه الجهود.

وتؤيد مسودة التقرير توصيات الأمين العام لمجلس أوروبا الذي حث الحكومات على سد أية ثغرات سهلت عمليات الترحيل السري الأمريكية من الدول الأوروبية وعبرها ويمكن أن تساعد في سد الثغرات في المستقبل. وبشكل خاص اقترح الأمين العام لمجلس أوروبا صياغة مبادئ وإرشادات لتعزيز مراقبة أنشطة أجهزة الأمن المحلية والأجنبية في أراضي الدول الأعضاء؛ ووضع ضمانات وضوابط أفضل لحركة الطيران التي تمر عبر أجواء الدول الأوروبية؛ ووضع حد لإفلات مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من العقاب.

وتتضمن مسودة التقرير عدداً من التوصيات الأخرى، بينها :
حث الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المرشحة لعضويته والدول الشريكة له على المباشرة بإجراء تحقيقات مستقلة وشفافة في التواطؤ المزعوم في عمليات الترحيل السري أو اختتامها؛
مبادرة المفوضية الأوروبية إلى إجراء تقييم لقوانين مكافحة الإرهاب المعمول بها في الدول الأعضاء تعقبه مقترحات لاتخاذ إجراءات لمنع ارتكاب هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان في المستقبل؛
التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حالات الاختفاء السري وتنفيذهما؛
الدعوة إلى إغلاق غوانتنامو ودعوة الدول الأوروبية إلى القبول بعودة مواطنيها والمقيمين فيها المحتجزين بصورة غير قانونية لدى السلطات الأمريكية.

وإضافة إلى هذه التوصيات، ستواصل منظمة العفو الدولية حث جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المرشحة لعضويته والدول الشريكة له على :
ضمان مساءلة أجهزة المخابرات، بما في ذلك من خلال حظر ممارسة المساعدة المشتركة في الظروف التي تنطوي على خطر كبير في أن يسهم مثل هذا التعاون في الاعتقال غير القانوني أو التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة أو الاختفاء القسري أو المحاكمات الجائرة أو توقيع عقوبة الإعدام؛
ضمان كشف مصير جميع ضحايا الاعتقال السري والترحيل السري ومكان وجودهم وإخطار أقربائهم؛
ضمان حصول جميع الضحايا على تعويضات سريعة وكافية عن الانتهاكات التي تعرضوا لها على أيدي الدولة (الدول) المسؤولة، بما في ذلك رد الحقوق والتأهيل والتعويض المالي المنصف والوافي؛
ضمان التعاون الكامل للدول مع التحقيقات الوطنية والدولية الجارية في عمليات الترحيل السري والاعتقال السري، بما في ذلك من خلال تخويلها مقابلة جميع الأشخاص ذوي العلاقة وإطلاعها على المعلومات ذات الصلة.

وبينما يناقش البرلمان الأوروبي مسودة التقرير خلال الشهرين المقبلين، ستُعد منظمة العفو الدولية مزيداً من التوصيات وتواصل الحض على تحقيق المساءلة الصحيحة على الصعيدين الأوروبي والوطني.

انظر أيضاً :
الولايات المتحدة الأمريكية : تحت مستوى الرادار : الرحلات السرية إلى التعذيب و'الاختفاء'
.http://web.amnesty.org/library/Index/ENGAMR510512006
شركاء في الجريمة : دور أوروبا في عمليات الترحيل السري الأمريكية،
.http://web.amnesty.org/library/index/ENGEUR010082006
السويد : قضية محمد الزاري وأحمد عجيزة : تأكيد انتهاك حقوق الإنسان الأساسية من جانب السويد
.http://web.amnesty.org/library/index/engeur42MMNOMMS
إيطاليا أبو عمر : ينبغي على السلطات الإيطالية أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع كافة التحقيقات
.http://web.amnesty.org/library/index/engeur300062006
اثنتا عشرة خطوة لوضع حد لعمليات الترحيل السري والاعتقال السري في أوروبا
.index/engior100012006/http://web.amnesty.org/library

وتقوم منظمة العفو الدولية بحملة لوقف التعذيب وسوء المعاملة في "الحرب على الإرهاب". ولمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الصفحة الأولى للحملة : .http://web.amnesty.org/pages/stoptorture